

## المحور الرابع: تأثير السياسات المالية والنقدية في نموذج IS-LM:

تعد السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين:

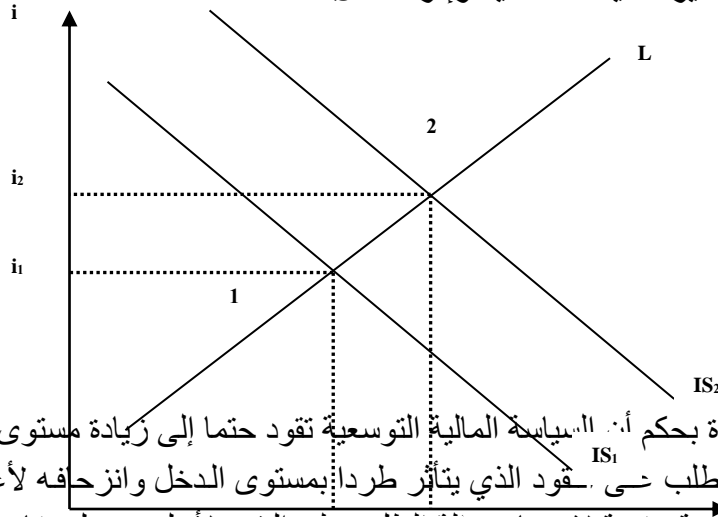
**1- تأثير السياسة المالية وانزحاف منحنى IS:** تعبر السياسة المالية عن مجمل السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالإففاق الحكومي والضرائب بهدف التأثير على الطلب الكلي وتحقيق التوازن المرغوب للدخل بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، وللسياسة المالية اتجاهين توسعي وآخر انكماشية:

- الاتجاه التوسعي: تستطيع الدولة من خلال هذا الاتجاه زيادة حجم الإففاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وبصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإففاق الاستهلاكي، وتخفيض الضرائب على الأرباح لتشجيع الإففاق الاستثماري.
- الاتجاه الانكماشية: تقوم الدولة هنا بتخفيض حجم الإففاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب.

وتهدف السياسة المالية عامة إلى تحقيق مستويات مرغوبة للأسعار والاستهلاك، وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل عن طريق استخدام كل من الضرائب والإففاق الحكومي والتي تعرف بأدوات السياسة المالية.

وعليه ينزحف منحنى IS نتيجة لإتباع سياسة مالية معينة مما يؤدي إلى اختلال التوازن، فعند إتباع سياسة مالية توسعية ينزحف  $IS_1$  يمينا إلى  $IS_2$  ويحدث توازن جديد على مستوى الاقتصاد يتمثل في النقطة 02، ويلاحظ أنه قد ارتفع مستوى الدخل في الاقتصاد كما أن سعر الفائدة قد ارتفع أيضا.

### شكل رقم 14/05: تأثير السياسة المالية وانزحاف IS



يرتفع سعر الفائدة بحكم أن السياسة المالية التوسعية تقود حتما إلى زيادة مستوى الدخل في الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود الذي يتأثر طرديا بمستوى الدخل وانزحافه لأعلى، فيرتفع سعر الفائدة في سوق النقود نتيجة حتمية لانزحاف دالة الطلب النقود لأعلى، وعليه فإن السياسة المالية التوسعية تقود دوما إلى رفع سعر الفائدة وما لذلك من آثار محببة للاستثمار، بينما تقود السياسة المالية الانكماشية إلى خفض سعر الفائدة وما ينجر عنها من آثار محفزة للاستثمار.

سياسة مالية توسعية ←  $\{ G \uparrow \text{ و } T \downarrow \}$  ←  $IS_1 \leftarrow IS_2$  ←  $\{ Y \uparrow \text{ و } i \uparrow \}$

**2- تأثير السياسة النقدية وانزحاف منحنى LM:** ويقصد بها مجموعة الإجراءات والأدوات والسياسات التي تنفذها السلطة النقدية للدولة ممثلة في البنك المركزي في إدارة النظام النقدي للتحكم في عرض النقد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية متعلقة بالتأثير على الدخل وسعر الفائدة، للسياسة النقدية اتجاه توسعي وآخر انكماشية حيث يتوقف كل اتجاه على نوع وطبيعة المشكلة المراد حلها.

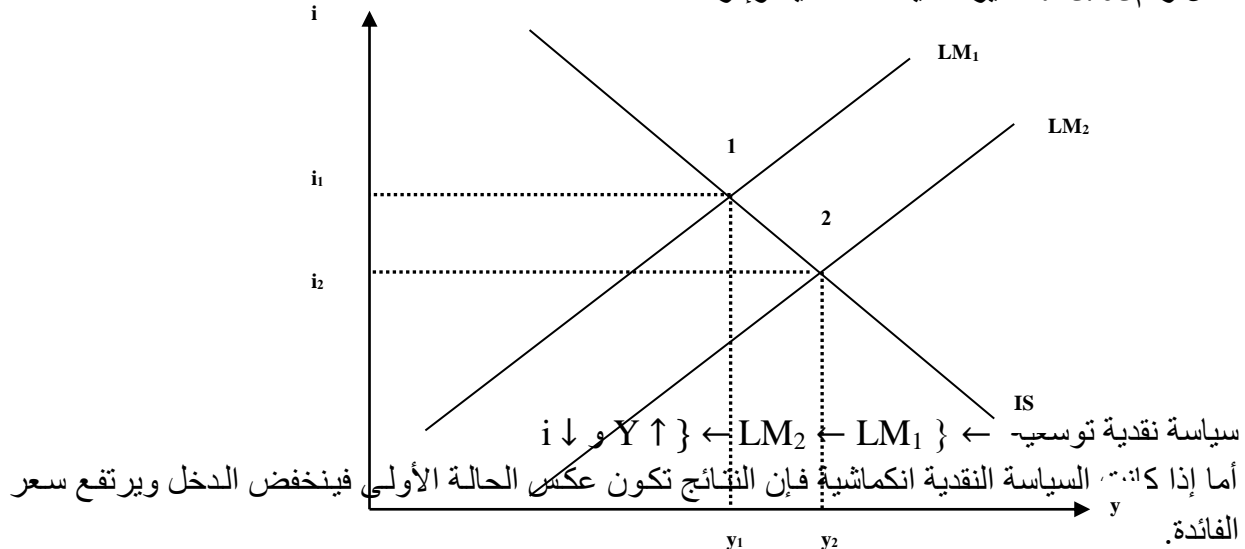
- الاتجاه التوسعي: بموجب هذا الاتجاه يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود وذلك عن طريق تشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع بغية رفع حجم الاستثمارات الذي يترتب عليه زيادة حجم الإنتاج وبالتالي خفض معدلات البطالة.

- الاتجاه الانكماشى: على خلاف الاتجاه السابق فإن هذه السياسة تستوجب من البنك المركزي تقليص عرض النقود المتداولة في الاقتصاد مما يستوجب رفع معدلات الفائدة بهدف تقييد الائتمان وبالتالي كبح التضخم.

لنفترض أن هدف السياسة النقدية هو زيادة الدخل ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال زيادة النقود المعروضة ويتم ذلك عن طريق تبني سياسة نقدية توسعية تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الدخل من خلال تأثيرها على خفض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، ومن ثمة زيادة حجم الطلب الكلي فيزداد الدخل، ومع زيادة الدخل يزداد الطلب على النقود حتى يتم امتصاص الفائض العرض النقدي إلى غاية الوصول إلى حالة توازن جديدة.

إن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين مع ثبات منحنى IS لأنه لا يتأثر بالسياسة النقدية، فتكون النتيجة زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة.

### شكل رقم 15/05: تأثير السياسة النقدية وإنزحاف LM

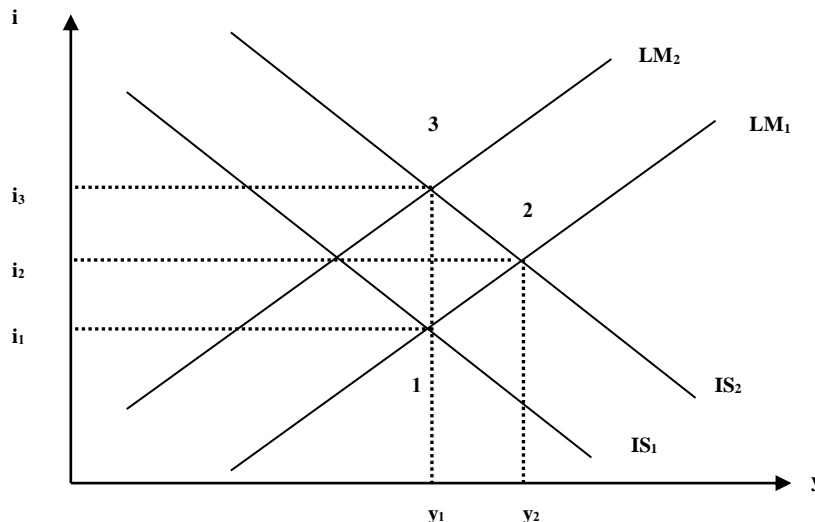


### 3- تأثير السياسات النقدية والمالية المختلطة:

أ. **هدف تثبيت الدخل:** لنفترض أن هدف هو المحافظة على مستوى توازني معين للدخل، ولنفترض أن الحكومة قررت انتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين إلى  $IS_2$  فيزيد الدخل ويرتفع سعر الفائدة نتيجة لذلك  $(i_2, y_2)$ . وبما أن البنك المركزي متمسك بمستوى ثابت للدخل فإنه سيلجأ إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية معاكسة للسياسة المالية التوسعية، أي أنه سيلجأ إلى تخفيض كمية النقود المعروضة لكبح الأثر التوسعي في الدخل الناجم عن السياسة المالية التوسعية.

إن انخفاض المعروض النقدي يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار إلى  $LM_2$  فيرتفع سعر الفائدة أكثر إلى  $i_3$  ما يسبب انخفاض استثمارات القطاع الخاص، وتنتقل نقطة التوازن إلى  $03$  حيث يظل الدخل ثابتاً عند المستوى المراد التثبيت عنده لكن سعر الفائدة يكون مرتفع جداً.

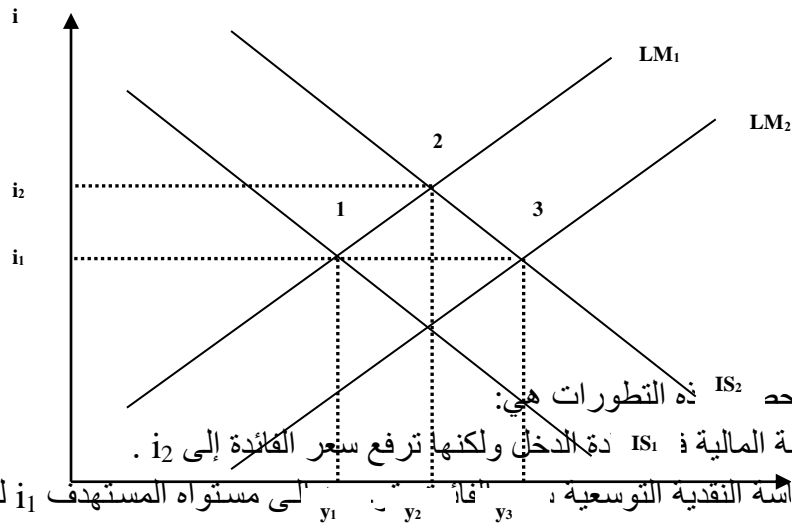
### شكل رقم 16/05: أثر مزيج السياستين المالية والنقدية في حالة تثبيت الدخل



وبالتالي فإن محصلة هذه التطورات هو:

- السياسة المالية التوسعية تفقد فعاليتها في التأثير على الدخل ويقتصر أثرها على رفع سعر الفائدة  $i_2$ .
- السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة الملائمة للحفاظ على هدف تثبيت الدخل وكبح الأثر التوسعي للسياسة المالية على الدخل.
- تمثل نقطة التوازن 03 الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية، وفي هذه النقطة يظل الدخل ثابتا عند  $y_1$  بينما ارتفع سعر الفائدة إلى  $i_3$  الأمر الذي يؤدي إلى إزاحة الاستثمارات الخاصة وزيادة نصيب القطاع العام من إجمالي الاستثمارات.
- ب. هدف تثبيت سعر الفائدة:** لنفترض أن البنك المركزي يعتقد أن سعر الفائدة  $i_1$  هو السعر المناسب والمرغوب للحفاظ على مستوى معين من الاستثمار، ولنفترض أن الحكومة انتهجت سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى  $IS_2$  فيرتفع كل من الدخل وسعر الفائدة عند مستوى التوازن 02 فيصبح سعر الفائدة أعلى من المستوى المراد التثبيت عنده، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.
- وعليه يلجأ البنك المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية وهذا من خلال زيادة المعروض النقدي ما يؤدي إلى انتقال منحنى LM يميناً إلى  $LM_2$  وتستمر هذه العملية إلى أن يتم الرجوع إلى سعر الفائدة  $i_1$  الذي يتمسك به البنك المركزي بتثبيته.

شكل رقم 17/05: أثر مزيج السياستين المالية والنقدية في حالة تثبيت سعر الفائدة



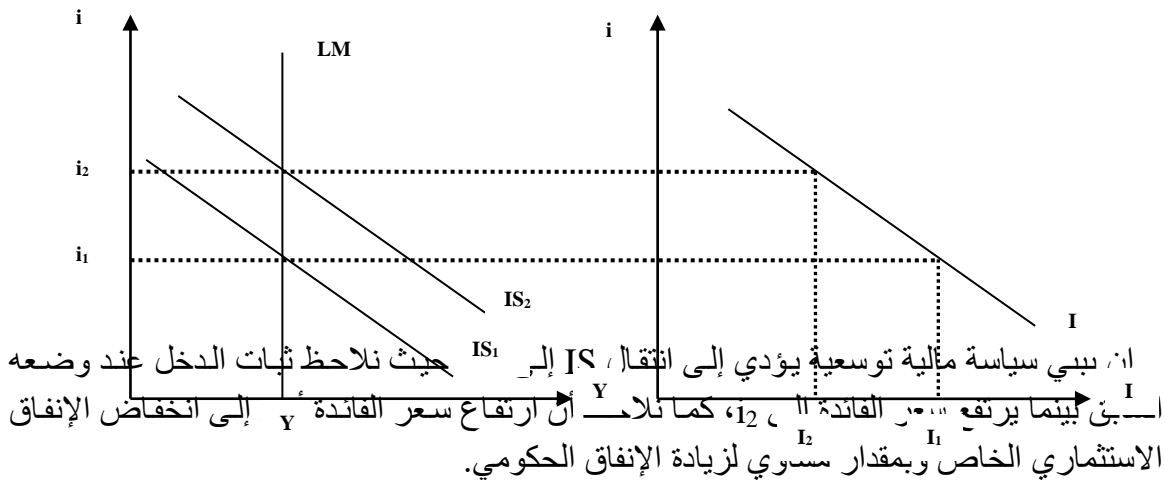
- يؤدي الاستمرار والحفاظ على سعر الفائدة المستهدف  $i_1$  إلى إلغاء أثر إزاحة استثمارات القطاع الخاص التي حدثت عند النقطة 02.

#### 4- السياستان المالية والنقدية والحالتان المتطرفتان:

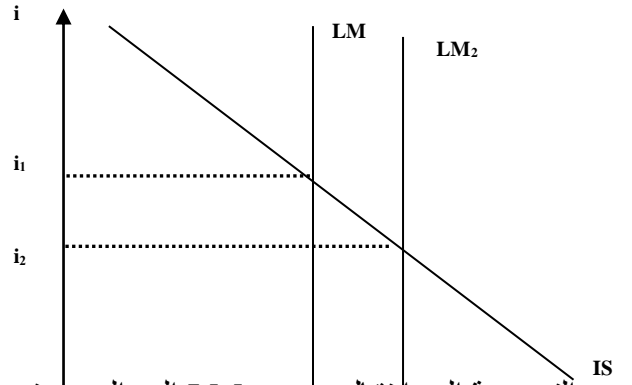
أ. فعالية السياسة المالية في ظل ظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص (الحالة الكلاسيكية):

يقصد بظاهرة المزاحمة الكاملة للقطاع الخاص الحالة التي يؤدي فيها زيادة الإنفاق الحكومي إلى طرد أو مزاحمة الاستثمارات للقطاع الخاص من المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها فيغدو منحنى LM عمودياً، وتدعى هذه الحالة بحالة الكلاسيك حيث تحدث في الظروف التالية:

- ضعف أو عدم حساسية الطلب على النقود لتقلبات سعر الفائدة الذي يتوافق مع رؤية الكلاسيك لدالة الطلب على النقود كدالة في الدخل، هذه الحالة تنعكس على وضع LM الذي يمثل التوازن في سوق النقود حيث يغدو ميل منحنى LM لانهائي المرونة.
- توجد حساسية كبيرة للاستثمار الخاص بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة.



وعليه نلاحظ عدم فعالية السياسة المالية التي لم تؤد إلى زيادة الدخل واقتصرت تأثيرها على زيادة سعر الفائدة وزيادة حجم الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي على حساب القطاع الخاص، وبالتالي تصبح السياسة النقدية في هذه الحالة هي السياسة المفضلة والفعالة في التأثير على زيادة الدخل، وهو ما يبينه الشكل التالي:

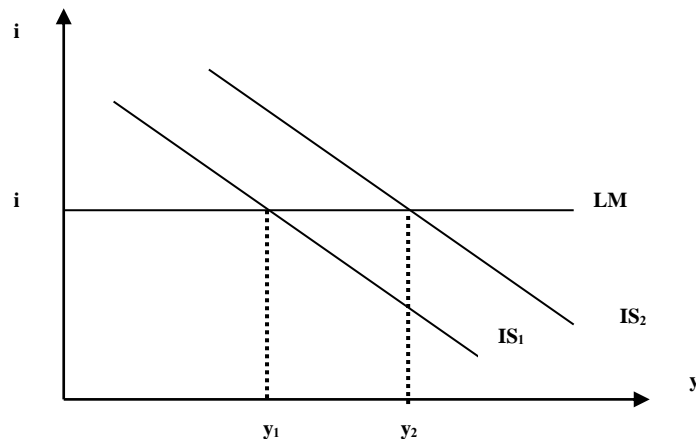


تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى انتقال منحنى  $LM$  إلى اليمين فيخفض سعر الفائدة مسببا زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص وزيادة الطلب الكلي فيزداد الدخل، ويشترط لوقوع ظاهرة المزاحمة للقطاع الخاص ثبات المستوى العام للأسعار  $y_1$  و  $y_2$  . عاطلة في الاقتصاد.

### ب. فعالية السياسة النقدية في حالة مصيدة السيولة (الحالة الكينزية):

يقصد بمصيدة السيولة الحالة التي يكون فيها سعر الفائدة عند أدنى مستوى له ويكون الطلب على النقود ذو حساسية مرتفعة جدا لتقلبات سعر الفائدة، وعندها يصبح منحنى  $LM$  أفقيا تماما، وفي هذه الحالة يفضل الأفراد الاحتفاظ بأي زيادات في كمية النقود يتم عرضها في شكل سائل عند هذا المستوى المتدني لسعر الفائدة.

تعرف هذه الظاهرة بالحالة الكينزية أو الحالة التي تصبح فيها السياسة النقدية غير فعالة تماما بينما تكون السياسة المالية ذات فعالية قصوى في التأثير على الدخل، ومن أسباب الوقوع في مصيدة السيولة هو ضعف حساسية الاستثمار لتقلبات سعر الفائدة بالإضافة إلى أن الطلب على النقود يتمتع بحساسية كبيرة جدا لتقلبات سعر الفائدة فيصبح ميل  $LM$  مساو للصفر.



نلاحظ أن  $i$  يمثل أدنى سعر للفائدة في حالة المصيدة وهذا السعر لا يحفز الأفراد على توظيف أصولهم في السندات غير أن ارتفاعه ولو بشكل طفيف جدا يؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب على النقود واستبدالها بشراء السندات.

فإذا انتهج البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فإن ذلك لن يؤثر على انتقال منحنى LM إلى اليمين لأن سعر الفائدة هو في أدنى مستوى له ولا يمكن أن ينخفض إلى أدنى من ذلك، وعليه تفشل السياسة النقدية في التأثير على الدخل لأن زيادة المعروض النقدي ستؤدي فقط إلى المزيد من الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة أو عاطلة، وفي هذه الحالة تصبح السياسة المالية هي الفعالة في التأثير على الدخل حيث تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى انتقال IS ومن ثم زيادة مستوى الدخل دون أن يؤثر ذلك على سعر الفائدة الذي يظل ثابتا عند مستواه المنخفض والمشجع على الاستثمار. الشكل التالي يوضح ملخص لفعالية السياستين المالية والنقدية.

